

## القاتل والمقتول مواطن يمني

■ القاتل والمقتول مواطن يمني، هذه هي الحصيلة الدائمة لموضوع الحراك الذي له أكثر من ثلاثة أعوام.. القاتل والمقتول مواطن يمني والسؤال: إلى متى سيظل المواطن اليمني يدفع ثمن الخلافات السياسية الحزبية في هذه البلاد الطيبة.. وإلى متى سيظل المواطن اليمني يسعى للنجاة عن الإجابة مع السؤال الصعب: ما هو الآخر المواجه مع الحراك.. وإلى متى سيستمر تضحيات المواطن واستقراره وسلمه ولقمة عيشه الاجتماعي.. إلى متى سيظل الحراك والحكومة طرفي صراع وخلاف وتقف أحزاب المشترك بين الاثنين كمن يدق طبول الحرب لا من يقوم بالمساعدة



محمد علي سعد

الحقيقية لوقفها ١٩٠

من هنا نقول إن الحاجة غدت ضرورة جداً بل ملحة لإقامة حوار وطني شامل لحل مشكلات المحافظات اليمنية عموماً ومنها المحافظات الجنوبية تحديداً.. الحاجة ملحة لحوار وطني شامل تحت سقف الوحدة والنظام والقانون.. حوار تحضنته عقول مفتوحة على الحلول العادلة، وقلوب مفتوحة للقبول بالأخلاق التي تلتزم بالواجب الوطني والمصالح العليا للشعب. لهذا فإنا ندعو المؤتمر الشعبي وحكومته لتبني حوار وطني شامل تُطرح على مائدة كافة المشكلات والمطالب والمخاضات وإن تتحدد القضايا المراد مناقشتها وجدولتها وتحديد الفترات الزمنية لها تبعاً.. وفي ذات الوقت ندعو المشترك ومنظمات المجتمع المدني وقيادة الحراك إلى أن تبدي رغبة ومرونة ومواقفة حقيقية للاشتراك في الحوار المزمع، وأن تتجنب وضع العصا في دولاب عجلة الحوار المنتظر وأن تتحمل مسؤولياتها الوطنية تجاه الوطن ومواطنيه من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. الخ.

للأخوة القادة من المؤتمر الشعبي العام والمشارك والحراك ومؤسسات المجتمع المدني والمجالس المحلية والتفوضية في عموم المحافظات وجميع الأحزاب من كل ألوان الطيف السياسي، أن يتداعوا لعقد حوار وطني شامل يحل المشكلات القائمة ويساعد على إنهاء رصيدهم الضارر الملاحقة للوطن ومواطنيه.. تلك الضخائر التي اتسعت لتشمل سمعة وطننا وأمنه واستقراره ووصول الحد الذي تأثرت منها لقمة عيش المواطن اليمني تناثرت.

إنها دعوتنا التي نوجهها للقيادات في الحكومة والمعارضة.. إنها دعوة مواطن يمني يخلد إن يرى وطنه يُقتل، ويرى القاتل والمقتول مواطناً يمينياً. □



عبدان نيشان

## مشكلة الأراضي في عدن..

■ من شهرين خلت.. كلني رئيس التحرير الأستاذ محمد انعم بإعداد «ملف صحفي» عن قضية الأراضي في محافظة عدن، وبالفعل شهدت حتى الآن إصدار عدد من المقالات الصحفية، وطلبت لأصحاب قضية - والى الله ما أقول شهيداً، وربنا يساندنا يا ابن انعم - غاطساً حتى الأذنين، بين هائلين الهيمنة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بعين، وهيئة الاستثمار، والمنطقة الحرة، وكتب المحافظ، وإدارة التوثيق، والنزول إلى الميدان.. للاستماع إلى آراء الملك والمستثمرين، ورجعت مرات كثيرة إلى إرشيفي للاستفادة من كل ما يتعلق بهذه القضية «العويصة»، وما نشر في الصحف من أبحاث وأخبار وأخبار المحققين من قرارات وتوجهات بهذا الخصوص وما تم إنجازه من قبل لجان عدة جرى تشكيلها لمعالجة هذه المشكلة، ووجدت «إرشيفي» ممتلئاً بما يقرب من ثلاثين ملفاً، التي كُتبت آن أمثالها، لولا تخلف - للأسف - بعض الأطراف المعنية، وهي جهات رسمية، عن الإجابة على أسئلةنا الخاصة بصحة «الميثاق»، وعدم الوفاء بما التزمتم به لإطلاع القراء والمهتمين وعامة المواطنين على تفاصيل إشكالية الأراضي في عدن، وهي إشكالية أزعمت الدولة والحكومة والملاك والمستثمرين والمواطنين كثيراً.. ورغم كل ذلك، لم نتمكن من الله من إظهارها على صفحتها قائمة، وقريباً إن شاء الله سيظهر على صفحات «الميثاق» كل ما استطعنا أن نتجزه، وليس بالضرورة أن ننظر كثيراً، للجهات المعنية المسؤولة المتخلفة عن الوفاء بما وعدت به حول هذه القضية..

حالياً.. هناك لجنة تعمل في محافظة عدن، برئاسة د. يحيى الشعبي، وهي مكلفة من قبل رئيس الجمهورية، لاستكمال معالجة ما تبقى من قضية الأراضي ومهمتها تشمل أيضاً محافظتي لحج وابتان، وقد بدأت من الاستيعاب الماضي بالنزول الميداني، إلى عدد من المناطق الساحلية التي تعاني من هذه الإشكالية، وقد صدرت عن الدكتور الشعبي عقب نزوله الميداني تصريحات تصريحية مفادها عدم القيام بالبيع والشراء أو التصرف بالأراضي وأن المخالفين سيتعرضون للمساءلة القانونية..

الطلب من السلطات المحلية والمواطنين والملاك والمستثمرين وجميع المعنيين بالإسكان والمحافظات التعاون مع هذه اللجنة لإنجاح مهمتها، كما أن عمل اللجنة، يجب أن يكون شفافاً وواضحاً وعلى السطح، وأن تُحد المعاملات التي ستطرحها طريقها إلى التفتيش، فلفل الأراضي من أعقد الملفات على الإطلاق، وهذه حقيقة يعرفها الجميع □

# المشترك ومبادرة التأجيل

■ لقد كان من المتوقع أن تستجيب أحزاب اللقاء المشترك للمبادرة الرئاسية التي طرحها الأخ الرئيس في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨م، حيث يرى بعض المحللين السياسيين أن المبادرة الرئاسية تشكل مخرجاً للمأزق الذي وضعت نفسها فيه أحزاب اللقاء المشترك نتيجة لعنادها ورفعها لشعار «قلايتي وإلا الديك» الذي بات الشعار اليمني يعرفه عن أحزاب اللقاء المشترك، ومن جانب آخر يرى المحللون السياسيون أن تلك المبادرة قدمت دليلاً قاطعاً على حرص الرئيس على المشاركة الفاعلة لتلك الأحزاب في تحديث وتطوير العملية الديمقراطية والنظام السياسي.



د. علي موهل العثري

الشعبي العام إلى الإعلان في ١٩ فبراير ٢٠٠٩م، أن الكتلة النيابية ستصوت في ٢١ من نفس الشهر على مشروع التعديلات الخاصة بقانون الانتخابات العامة والاستفتاء الذي تم التوافق عليه أثناء الحوار بين المؤتمر وأحزاب اللقاء المشترك مستوعباً ملاحظات اللقاء المشترك وتوصيات الاتحاد الأوروبي المقدمة من البعثة الأوروبية التي قامت بالمشاركة في الرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م، وهو نفس المشروع الذي كان من المفترض أن يتم التصويت عليه في ١٨ / ٨ / ٢٠٠٨م، غير أن ذلك لم يتم لأن أحزاب اللقاء المشترك بعد أن شعرت بجديتها خطوات المؤتمر الشعبي العام بانحيازها للانتخابات وبعد أن قال السيد ليس كامل مدير دائرة الشرق الأوسط بالمعهد الأمريكي الديمقراطي أنه حوار أحزاب اللقاء المشترك يوم ١٧ فبراير ٢٠٠٩م مدة ثلاث ساعات ولم يجد رداً منطقياً لديهم، لذلك كله تقديراً إلى الرئيس بمبادرة في ٢٠/٢/٢٠٠٩م تضمنت طلب تأجيل الانتخابات لعامين قادمين، وقد عبرت المبادرة عن حالة الإرباك والفشل الذي وصلت إليه وعدم القدرة على تحديد رؤية واضحة تمثل إجماع تكتل اللقاء المشترك، ولذلك قدموا مبادرة على عجلة من أمرهم بون

التي تضمنت تلك المبادرة حثيات التأجيل وأسباب تحديد عامين كاملين ولم يقدموا برنامجاً مبرمجاً لإنجاز القضايا محل الخلاف، فقط مبادرة تتضمن التأجيل لمدة عامين ولا يعرفون السبب، وبالرغم من ذلك العنت والصنف والتناقض وعمسدم أوضح الرؤية لدى تلك الأحزاب فإن رئيس الجمهورية قد دعا المؤتمر الشعبي العام وتكتل اللقاء المشترك في ٢٠ فبراير ٢٠٠٩م إلى استئناف الحوار حول القضايا العالقة وتقديم تقرير بما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا للبلاد، وقبل المؤتمر الشعبي العام ذلك رغم أن طلب اللقاء المشترك بتأجيل الانتخابات لا يتفق مع التقليد الدستوري والديمقراطية وأن أي اتفاق خارج إطار الدستور والقانون يعد مخالفة صريحة لتقاليد العمل الديمقراطي، إلا أن إصرار تكتل اللقاء المشترك في مبادرته على تأجيل الانتخابات عامين كاملين جعل المؤتمر الشعبي العام يقبل بذلك وهو خارج قناعته لأنه يرى بان فشل الشعب بمبادرة على حق الأحزاب، وقد أكد ذلك توصل الفريقان - تكتل اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام - في ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م إلى اتفاق تأجيل الانتخابات العامة وهو ما سنتناول تفاصيله في العدد القادم بإذن الله. □

## إلى أين نتجه؟

من خلال كشفها عن وجهها الحقيقي في بياناتها مؤخراً ودعمها فئحة التمرر الدستورية وغضبها من قرار وقف الحزب التي ظلت تلك الأحزاب تعديتها بوسائلها الإعلامية وكذلك دعمها أعمال الفوضى والتخريب والخروج على الدستور والنظام والقانون التي تقوم بها شرمة قليلة من الأعضاء في عدد من مديريات بعض المحافظات الجنوبية. هذا الموقف المغناطيسي لقيادة «المشترك»، بعد أننا إلى نفس الأجواء التي سبقت وهيئات لحزب صف ١٩٩٤م التي لا أحد يستطيع نكران حقيقة أن بعض قيادة الحزب الاشتراكي وعلى رأسهم الخائن علي سالم البيض، هم من أعلنوا تلك الحرب العنيفة بهدف إعادة «الانفصال» بين الشمال والجنوب بعد أربعة أعوام فقط من الوحدة، وانتهزم الانفصال وانصرت الوحدة.

هناك الكثير من التساؤلات التي تُبرز من الحزب والأخر في المشهد السياسي والعشرين من مايو ١٩٩٠م، ولعل من أبرزها - وهي امتداد لفرع التساؤل الأساسي «إلى أين نتجه؟» - هو تساؤل «لماذا يريد المشترك، وأقصد أحزاب العجزة الغربية» للقاء المشترك، التي يدعي قاداتها أنها «أحزاب معارضة» ويعتقدون أو لا يستطيعون نكران حقيقة أنهم من إنتاج الوحدة المباركة والنهج الديمقراطي التي أفسحت الطريق وبكل أسف تقولها لـ «البلاطية السياسيين» للعبث بالديمقراطية إلى حد المساس بالوحدة المباركة التي لم تتحقق بقرار سياسي بل جاءت استجابة لإرادة شعبية ظلت تتفاعل سنوات طويلة في نفوس ووجدان كل أبناء شعبنا اليمني في الداخل والخارج، وقد أراد الله سبحانه وتعالى لفخامة

## كذبة أبريل

حصلوا على حقوقهم وهم منتظرون يمنون أنفسهم سماع ذلك ولو كانت كذبة أبريل وكذلك من هو منتظر ترقية أو تعييناً في عمل.. فقد قيل زمان بأن شخصاً كان يحب الكذب مما جعله في أحد الأيام يكتب على وهدا يقربه إلى الجمعية البحث عن علاج لها، وأما لا أعرف لأدوية لهذه الكذبة المزمنة الضخيلة على مجتمعنا اليمني ومن أين جاءت.. قديماً وأخلاقاً وتراثاً ينهانا عن الكذب.. فهو جميعاً أن تكون التسيريات التي قد خرجت قبل فترة قصيرة بأن هناك تفاهماً بين المؤتمر والمشارك بشأن الاتفاق على «الحوار» والآن تتحول هذه التسيريات إلى كذبة أبريل.. ههل لنا أن نتفاعل من نون كذبة أبريل.. نتمنى ذلك □

هناك الكثير من التساؤلات التي تُبرز من الحزب والأخر في المشهد السياسي والعشرين من مايو ١٩٩٠م، ولعل من أبرزها - وهي امتداد لفرع التساؤل الأساسي «إلى أين نتجه؟» - هو تساؤل «لماذا يريد المشترك، وأقصد أحزاب العجزة الغربية» للقاء المشترك، التي يدعي قاداتها أنها «أحزاب معارضة» ويعتقدون أو لا يستطيعون نكران حقيقة أنهم من إنتاج الوحدة المباركة والنهج الديمقراطي التي أفسحت الطريق وبكل أسف تقولها لـ «البلاطية السياسيين» للعبث بالديمقراطية إلى حد المساس بالوحدة المباركة التي لم تتحقق بقرار سياسي بل جاءت استجابة لإرادة شعبية ظلت تتفاعل سنوات طويلة في نفوس ووجدان كل أبناء شعبنا اليمني في الداخل والخارج، وقد أراد الله سبحانه وتعالى لفخامة



## أمية طارة

فيصل الصوفي

## عن الفقراء.. وتجار الأعضاء البشرية

■ إن يتبرع إنسان بعضو من أعضائه كالكلى، مثلاً لإيقاد حياة أحد أقرانه، أو أن يوصى قبل موته بشيء من أعضائه إلى بنك للأعضاء البشرية أو كلية الطب، فهذا مقبول بل ومحبذ من الناحية الإنسانية، أما أن تصبح الأعضاء البشرية سلعة يتاجر فيها بالبيع والشراء، فهذا شيء مفرز لأن الإنسان ليس سلعة، والإفدح من ذلك هو أن يقوم المتاجرون بأعضاء البشر باستغلال الفقراء. منذ أسابيع بدأت الأخبار في بلدنا تتواتر وتتلاحق عن إلقاء القبض على أشخاص عرب يستغلون حاجة الفقراء على كثرتهم في البلد ويفتخعون ببيع كلائهم مقابل بضعة آلاف من الدولارات، وبعد إتمام الصفقة وتسليم جزء من المبلغ يجهزونه للسفر إلى الخارج وهناك يتم سلخهم، حتى قيل إن آباء وأمهات من الأسر الفقيرة جداً يبيعون كلى أطفالهم الصغار هؤلاء الذين يأتون إلى اليمن لشراء الأعضاء البشرية هم تجار حقيقيون ولكن لقرن، وهناك بين مواطنينا من يساعدهم على ذلك بدون شك، وإلا كيف يستطيعون التعرف على فرائسهم وكيف يتخاطبونهم وابن يفصومهم؟! وفي صورتي أن هؤلاء التجار الجدد يهتمون بالحصول على البضاعة من البائع دون أي اعتبار أو تقدير لخطورة نزع كلية على حياة البائع.. الأرنبي الذي قبض عليه الجمعة الماضية ومعه سبعة يمينين كانوا يهيمون بالسفر إلى مصر لبيع كلائهم، هل جاء إلى هنا وقام بفحص السبعة للتأكد من أن أعضاهم ملائمة لأجسام الأشخاص الذين سئزج لهم الكلى، ومن ثمة على الساعة وساعده على الفحص، وإذا كان قد أخفاهم عنشواتنا لجره لإقناعهم بالبيع بغض النظر عن التأكد من أن كلائهم هي المطلوبة لأجسام المرضى المراد زرع الكلى في أجسامهم، فإن هذا الاختيار العسوائي يعني أن الصفة تجارة خاصة جداً وقدره لأن هذا الأرنبي وغيره يستغلون بشر الأعضاء وإبداعها في بنوك للأعضاء البشرية ومن ثم بيعها لاحقاً لمن يملكها ويساعده عالية، وقد قيل إنهم يشترون الكلية بخمسة آلاف دولار فقط ثم يبيعونها في مصر لمرضى غربيين بمبالغ تفوق أحياناً الخمسين ألف دولار لكلية الواحدة، حيث يفضل الغربيون الجنس إلى بلداننا للحصول على أعضائهم البشرية بسبب صعوبة الإحراز بالأعضاء البشرية في أوروبا. إنه في الوقت الذي يجب فيه سحب على أبدي تجار الأعضاء البشرية، يجب أيضاً أن نتوجه إلى مواطنينا بخطاب واضح يقنعهم بخطورة أولئك التجار وخطورة بيع الأعضاء على حياتهم، فالسماحة والتجار يهتمون بالحصول على من يبيع كلته مثلاً ولا يهتمون بما إذا كانت الكلية الأخرى لتباع مستوفقة عن العمل في اليوم التالي ويفقد حياته. إن التبرع بالأعضاء له شروط تحمي حياة المتبرع، أما المتاجرون بالأعضاء فلا يهتمون سوى الحصول على البضاعة المطلوب ولا يهتمون مستقبل حياة البائع إلا بضع.



ابن نيشان

## وقاحة بني صهيون

عقب عودته إلى تل أبيب قادماً من واشنطن.. لم يتردد ناتنياهو لحظة واحدة في تأكيد إصرار حكومته على مواصلتها تسخير الجانب الشرقي من مدينة القدس بترسانة من الاستوطبات الصهيونية، دونما أدنى اكتراث بتصريحات كبار المسؤولين من إصفاهة في البيت الأبيض الأمريكي، وفي مقدمتهم الرئيس براك أوباما، بشأن مآزوقته سيديلاً لإحلال نوع من السلام في هذه المنطقة المهمة من العالم، مختللاً في حل الدولتين إياها. وفي أعقاب زيارة بان كي مون إلى قطاع غزة الفلسطيني المحاصر، في الآونة الأخيرة بدعى تفقدده أوضاع أهلنا هناك، وما أصابهم وممتلكاتهم بفعل حرب الاستيعاب الثلاثية إياها، بالإضافة إلى ما آلت إليه أوضاعهم تلك تحت وطأة الحصار المفروض عليهم، وقد طال أمر سريان أحكامه دون وجه حق، ومن ثم دعوتهم الصريحة إلى ضرورة وضع حد لعناتة أكثر من مليون ونصف المليون مواطن فلسطيني محاصر، خلف أسوار هذا القطاع المحكوب، منذ أكثر من ألف يوم ومايزالون، فضلاً عما دعت إليه الرباعية الدولية في الاتجاه ذاته، تعمدت قوات جيش الاحتلال الصهيوني توتير الأجواء أكثر وأكثر، كفاتحة لتلويحها بشن حرب جديدة على المغتصبين حقوقهم من بني قومتنا في هذا البعض المقاوم من فلسطين التي تحب، دونما أدنى اكتراث كذلك بشريعة ومشرعة تلك الأصوات الداعية إلى وضع حد لعناتة مواطنيه.

وكأنما أراد قادة الكيان العنصري المصطنع إيصال رسالة ضمنية إلى أقطاب قمة سرت على وجه الخصوص، لقطع الطريق أمام أية بارقة أمل قد يندرعون بها لجره الحفاظ على ماتبقى من ماء وجوههم، قبل حلول موعد انعقاد قمتهم التكميلية اللاحقة، علماً بما أشار إليه البيان الختامي للقمة العربية الثانية والعشرين. وفي مواجهة التهديدات الصهيونية المتلاحقة باجتاح قطاع غزة الفلسطيني المحاصر، وتعتت بني صهيون المصاحب، حدث عدم اكتراثهم حتى بنصائح أصدقائهم، في كل ما يتعلق بحثيات حل الدولتين، وفي غممة الحد الأدنى مما تقرضه على جمعيات ضرورات الواجب الوطني والقومي، آراء مايعرضه له أخوة الدم والعقيدة هناك، لإغرابية في أن تستنجد حركة حماس بالجمتمع الدولي.. على أمل أن يفعل شيئاً لحماية مواطنيها من عدوان صهيوني محتفل.. وإلى حديث آخر. □

قال الشاعر:  
لعمرك إن الظلم مرتع وخيم  
وإن الظلم مرتع وخيم

□

قُدمت فيها وتحدت حول ثلاثة مفاهيم رئيسية هي: «الدلالات الشرعية لجوانب تحديد سن الزواج»، و«التأثيرات الصحية والنفسية لزواج الصغيرات»، و«التأثيرات الاجتماعية والإسرية للزواج المبكر». ناهيك عن التناولات والنقاش الجاد تلك الأوراق.

قُدمت فيها وتحدت حول ثلاثة مفاهيم رئيسية هي: «الدلالات الشرعية لجوانب تحديد سن الزواج»، و«التأثيرات الصحية والنفسية لزواج الصغيرات»، و«التأثيرات الاجتماعية والإسرية للزواج المبكر». ناهيك عن التناولات والنقاش الجاد تلك الأوراق.

□

□